

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الدفاع الوطني  
إعلان عن طلب عروض مفتوح وطني  
رقم: 494/2023/د أ 1

تعلن وزارة الدفاع الوطني، عن طلب عرض وطني مفتوح، من أجل: إقتناء حصة من الوسائل الخاصة بالغطس.

يمكن للمؤسسات المهتمة بالإعلان عن طلب العروض هذا التقدم إلى العنوان الآتي:

وزارة الدفاع الوطني  
مديرية المصالح المالية  
مكتب إدارة دفاتر الشروط  
الشفان - الجزائر

ل سحب دفتر الشروط مقابل دفع مبلغ، خمسة آلاف دينار جزائري (5.000,00 دج) في الحساب (ك إ ب، 65-008970011299997001)، رقم 10.07.007.201، المعنون " المواد المختلفة لميزانية الدولة " المفتوح على مستوى الخزينة المركزية - الجزائر.

يتعين على الأشخاص المنتدبين لسحب دفتر الشروط أن يحملوا معهم الوثائق الآتية:

- نسخة من بطاقة الهوية سارية المفعول؛

- رسالة اعتماد صادرة عن المترشح للتعهد؛

- نسخة من السجل التجاري للشركة؛

- النسخة الأصلية من وصل دفع المبلغ المستحق؛

يتعين تقسيم العروض المتضمنة المستندات و الوثائق المطلوبة في دفتر الشروط إلى ثلاثة (03) أقسام:

- ملف الترشيح متضمن الوثائق المطلوبة في دفتر الشروط؛

- عرض تقني متضمن الوثائق المطلوبة في دفتر الشروط؛

- عرض مالي متضمن الوثائق المطلوبة في دفتر الشروط.

يوضع ملف الترشيح في ظرف مغفل منفصل عن تلك العروض التقنية و المالية و يحمل من الخارج عبارة :

" ملف ترشيح - طلب عروض مفتوح وطني رقم: 494/2023/د أ 1، موضوع طلب العروض

توضع العروض التقنية و المالية في ظرفين منفصلين، مغفلين و مقفلين، و يبين في كل ظرف من الخارج، على التوالي العبارات:

" عرض تقني - لا يفتح - طلب عروض مفتوح وطني رقم: 494/2023/د أ 1، موضوع طلب العروض

و" عرض مالي - لا يفتح - طلب عروض مفتوح وطني رقم: 494/2023/د أ 1، موضوع طلب العروض

يتعين أن ترد الأظرف المتضمنة ملف الترشيح و العروض التقنية و المالية في ظرف مغلق إلى العنوان الآتي :

مديرية المصالح المالية  
لجنة استلام التعهدات و فتح أظرف المترشحين  
صندوق بريد رقم 184 الجزائر - الجزائر محطة

ينبغي أن يكون الظرف الخارجي مغفل تماما، لا يحمل إلا عبارة:

"تعهد" لا يفتح

إعلان عن طلب عروض مفتوح وطني

رقم : 494/2023/د أ 1

على 09 سا و 30 د

03 JAN 2024

يتعين أن ترسل التعهدات أو أن تودع بالعنوان المذكور أعلاه، قبل تاريخ:

يحدد تاريخ فتح أظرف الترشيح في الدعوة المسلمة رفقة دفتر الشروط.

يبقى المتعهدون ملزمون بعروضهم خلال مدة مائة و خمسون (150) يوما.